ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

إعاقة الازدهار

تأثير أنشطة الشركات الأوروبية على الحق في التنمية في الدول الأفريقية

إعداد

علي محمد – عبد الحليم حرفوش - ملك حسن

تحرير

د. شريف عبد الحميد

إعاقة الازدهار

تأثير أنشطة الشركات الأوربية على الحق في التنمية في الدول الأفريقية

إعداد

علي محمد - عبد الحليم حرفوش - ملك حسن

تحرير

د. شريف عبد الحميد

الناشر

مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

العنوان :- 148 شارع مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ص.ب : 490 المعادي

تليفون : 00(20) (2) 25266019 & 00(20) (2) 25266026

موبايل : 00 (2) 01226521170

البريد الالكتروني : maat@maatpeace.org & info@maatpeace.org

الموقع الالكتروني : www.maatpeace.org

- **هذه النسخة غير مخصصة للبيع**
- **حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان**

فهرس المحتويات	
الموضوع	الصفحة
تمهيد	4
المنهجية	6
أولا: النتائج الرئيسية	7
ثانيا: تبعات أنشطة الشركات الأوربية في أفريقيا	10
• تبعات أنشطة الشركات الأوروبية علي الحق في التنمية	9
• الفساد	10
• التنصل من الضرائب	12
• هدر الثروة الزراعية	12
ثالثا: الأضرار البيئية للشركات الأوروبية في أفريقيا	14
رابعا: صحة السكان المحليين على المحك	20
خامسًا: الإخلاء القسري للمجتمعات المحلية	22
سادسا: تورط الشركات في أسوأ أشكال عمالة الأطفال	24
سابعًا: رؤية ماعت لأدوار أصحاب المصلحة المختلفين	26
• المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	26
• المجتمع المدني	26
• الشركات متعددة الجنسيات	27
• الدول	27
التوصيات	28

تمهيد

تلعب حقوق الإنسان دوراً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن الاقتصادات الشاملة والتشاركية، والمجتمعات التي تتم فيها مساءلة الحكومة، تحقق نتائج أفضل للجميع، وأنه لا يخلف ركبها أحداً وراءه. ويشدد إعلان الحق في التنمية على حق كل فرد وجميع الشعوب في المشاركة الحرة، النشطة والهادفة. وتحدد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان واجب الدول والشركات الخاصة بضمان عدم انتهاك الأعمال التجارية لحقوق الإنسان.

لكن في افريقيا؛ لا يحتاج الأمر لعناء كبير لإثبات التبعات التي تُخلفها أنشطة الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات. حيث تتعاظم الأدوار الممنوحة للشركات عبر الوطنية والشركات متعددة الجنسيات وتتقاطع هذه الأدوار مع المساهمة في الاقتصادات الوطنية في أفريقيا، فهذه الشركات طرف أصيل في تدفقات الأموال من وإلى الاقتصادات النامية، ويمكن في الوقت نفسه تكون أنشطة هذه الشركات سلاح ذو حدين فمن الممكن أن تعزز أو تعيق الحق في التنمية. ويعرف الحق في التنمية كما جاء في المادة الأولي من إعلان الحق في التنمية لعام 1986 بأنه "حق يكفل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها، على نحو يتيح إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً"، ومن هذا التعريف يتضح إن للحق في التنمية ثلاثة عناصر أساسية وهي المشاركة في التنمية والإسهام فيها والتمتع بفوائدها. كما يتضح من التعريف إنه له أربع جوانب فهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الحق في التنمية.

لكن من الواضح إن أنشطة الشركات الأوروبية وهي الشركات التي تركز عليها الدراسة تتغافل عن تعزيز الحق في التنمية بسبب أنشطتها في أفريقيا التي تركز على الربح أكثر من تقييم المخاطر التي يتعرض لها السكان المحليون. وتستثمر معظم هذه الشركات والتي تقدر بنحو 6 آلاف شركة في مجالات التعدين والتنقيب عن النفط والدهب وفي مشاريع البنية التحتية مثل خطوط الأنابيب ووسائل النقل ومحطات الطاقة ويمكن القول إن هذه العمليات تبعاتها تكون كبيرة وهائلة على السكان الأصليين والمجتمعات القبلية والمحلية في هذه المناطق.

وتعد أفريقيا بمفردهًا منطقة تركيز لنحو 30% من احتياطيات المعادن في العالم، و12% من احتياطي النفط في العالم، بالإضافة إلى 8% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. كما تمتلك القارة الأفريقية 40 بالمائة من الذهب في العالم وما يصل إلى 90 بالمائة من الكروم والبلاتين. بالإضافة إلي أكبر احتياطيات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في

العالم موجودة في القارة السمراء. بالإضافة إلى كل ما سبق فإن أفريقيا تمثل 65 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم وعشرة في المائة من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية. لكن حتى مع هذه الإمكانيات الهائلة التي تحظي بها القارة الافريقية إلا إن ذلك لم ينعكس على تعزيز التنمية في القارة. وفي الوقت الحالي يوجد 345 شركة في أفريقيا تحقق إيرادات تزيد عن مليار دولار سنويا. بالإضافة إلى 20 شركة تصل أرباحها إلى أكثر من 10 مليار دولارا مع ذلك فإن هذه الأرباح لم تنعكس على القارة الأفريقية. فلا يزال على سبيل المثال أكثر من 50% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يفتقرون للوصول إلى الكهرباء. ووفقا للاتحاد الأفريقي مازال هناك فجوة تمويلية سنوية تبلغ 90 مليار دولار في الدول الأفريقية لتلبية أهداف الوصول إلى الطاقة. كما إن الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية آخذة في الارتفاع، بسبب ضعف الوقاية والتشخيص والرعاية. على سبيل المثال، تظهر البيانات الصادرة عن الاتحاد الدولي للسكري أن انتشار مرض السكري في أفريقيا في تصاعد. ووفقا لأخر إحصائيات متاحة كان هناك 44 مليون شخص في الفئة العمرية بين 20 إلى 70 عامًا في 53 دولة أفريقية مرضي بالسكري؛ ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بنسبة 34 % إ في عام 2030 وبنسبة 109 % خلال عام 2045. ولا تزال القارة مُنغمسة في الفقر متعدد الأبعاد. فعلى سبل المثال؛ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط يعيش 556 مليون شخص في فقر متعدد الأبعاد 82% منهم في المناطق الريفية[1]. لذلك فإن الوفرة في الموارد الطبيعية التي تحظي بها القارة لم تتحول إلى ثروة تنعم بها الدول الأفريقية أو تنعكس على تنمية سكانها.

وتتحمل الدول الأفريقية بموجب سيادة الدولة علي الموارد الطبيعية، المسؤولية الأساسية عن ضمان إدارة الموارد الطبيعية لصالح السكان. ووفقا المادة 21 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، يقع على عاتق الدول واجب القضاء على جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي الأجنبي، وخاصة ما عُرف في نص المادة 21 بالاحتكارات الدولية. غير إن في أوقات مختلفة تكون الحكومات الأفريقية متواطئة مع الشركات متعددة الجنسيات في إقامة مشاريع تضر بالسكان المحليين ولا تساعد على تعزيز الحق في التنمية للشعوب الأفريقية.

لذلك تركز هذه الدراسة التي تُعدها مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** على هامش **الدورة 57 لمجلس حقوق الإنسان** على تأثير أنشطة وعمليات الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات علي الحق في التنمية في أفريقيا. وجري إعداد هذه الدراسة بالتزامن مع الحوار التفاعلي مع آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية. والحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وتقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

[1] OPHI and UNDP Regional MPI Brief Leaving no one behind: Poverty reduction in sub-Saharan Africa, https://tinyurl.com/bdee8fc6

المنهجية

اعتمدت مؤسسة ماعت في هذه الدراسة على شهادات بعض السكان المحليين المقيمون في مناطق المشاريع الخاصة بالشركات الأوروبية متعددة الجنسيات. كما جمعت مؤسسة ماعت أدلة وثائقية شاهدة على الآثار التي تخلفها أنشطة هذه الشركات، بالإضافة إلى تحليل آراء الخبراء البيئيين فيما يتعلق بتأثير أنشطة الشركات الأوروبية علي الحق في التنمية في أفريقيا والأضرار التي تنشئ عن هذه الأنشطة.

استعانت الدراسة أيضا لفهم حجم المسؤولية الواقعة على الدول الأفريقية والشركات الأوروبية بالمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات المتعددة الجنسيات والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/4 الصادر في عام 2011. بالإضافة إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصائيات التجارة العالمية.

كما اعتمدت الدراسة أيضا على التقارير الإعلامية الصادرة من المنصات الأفريقية والدولية التي تغطي ممارسات الشركات متعددة الجنسيات. في أفريقيا واستندت الدراسة في جزء منه لمعلومات صادرة عن الشركات نفسها في تقاريرها السنوية. ولأغراض هذا الدراسة **تشير كلمة الشركات الواردة في الدراسة على الشركات متعددة الجنسيات التي لديها مقرًا رئيسيًا في دولة أوروبية حتى لو لم تكن هذه الدولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي وحتى لم تكن دولة المنشأ لهذه الشركة** دولة أوربية أو تلك الشركات المُدرجة في بورصة لندن. وتحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي من المستفيد من الموارد الطبيعية في أفريقيا؟ وهل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وعبر الوطنية تدفع صوب تحقيق التنمية في أفريقيا وتعزز من حصول السكان الأفارقة عليها أو التمتع بثمارها أم إن ممارسات هذه الشركات تُهدر الحق في التنمية وتعيق أي تقدم نحو ازدهار المجتمعات الأفريقية.

أولا: النتائج الرئيسية

- خلصت الدراسة إلى إن الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية تمارس أدوار مؤثرة على الحق في التنمية في أفريقيا سواءً إيجابًا وهو بقدر محدود للغاية أو سلبًا وهو التأثير الأكبر، وهو تأثير أنشئ مسارات تعيق تقدم الدول الأفريقية صوب الازدهار والرفاه للشعوب الأفريقية. ويوجد حوالي 6 آلاف شركة أوروبية لديها مصالح في القارة الأفريقية[2]، تعمل بشكل أساسي في قطاع التعدين سواء استخراجه أو تسويقه بجانب مشاريع البنية التحتية والصناعات التحويلية والخدمات وغيرها من المشاريع، وتلاحظ مؤسسة ماعت إن المانيا تنفرد بقائمة الدول الأوروبية التي لديها شركات أوروبية تعمل في أفريقيا بأكثر من 800 شركة وتتبعها المملكة الهولندية بأكثر من 770 شركة، وفرنسا بأكثر من 650 شركة وفي الرسم البياني أدناه الدول الأوروبية الستة التي لديها الشركات الأكثر في أفريقيا.

الشكل الأول: الدول الأوربية التي تحظي بأكثر عدد من الشركات في أفريقيا

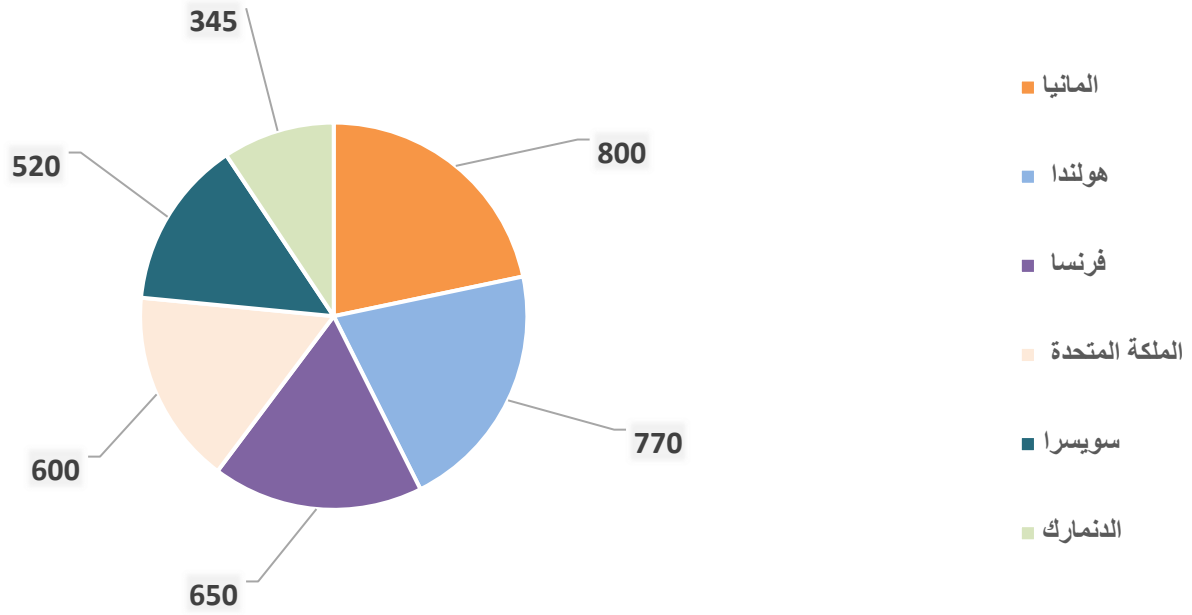

- ويتضح من الشكل السابق إن ست دول أوروبية فقط لديها أكثر من 3685 شركة عبر وطنية أو متعددة الجنسيات تنشط في القارة الأفريقية وتتركز أنشطة هذه الشركات

[2] EBCAM today represents some 6,000 European companies with interests in the African continent, https://www.ebcam.eu/news/brussels

في قطاعات التعدين والتنقيب عن النفط والغاز والصناعات التحويلية بالإضافة إلى أنشطة الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية وجزء محدود من هذه الشركات بدأ يعمل على مشاريع ريادة الأعمال في أفريقيا.

وفي الجدول أدناه عدد الشركات التي تنشط في أفريقيا في ست دول أوروبية.

الدولة	عدد الشركات
المانيا	800+
هولندا	770+
فرنسا	650+
الملكة المتحدة	600+
سويسرا	520+
الدنمارك	345+

- لكن رغم الممارسات الإيجابية المتمثلة في توظيف القوة العاملة في أفريقيا وتدريب بعض العمال ومساعدة هذه الشركات لدول القارة في النمو الاقتصادي ولو بشكل محدود ومتفاوت بين دولة وأخري. وتدعيم البنية التحتية في مجموعة من الدول إلا إنه تبقي الأضرار التي تُخلفها الدول الأوروبية أكبر من المكاسب وتظل الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات تهتم بجني الأرباح أكثر من الحفاظ على الأرواح الأفريقية.
- ويمكن القول بدرجة متوسطة من الثقة إن بعض الحكومات الأفريقية متواطئة مع الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات وذلك من خلال تسهيل حصول الشركات على الاستثمارات وإقامة المشاريع من خلال التعامل مع منح التراخيص وإصدار التصاريح وتسهيل عملية الحصول على الملكية والسيطرة الكاملة على الأنشطة الاستخراجية كمثال.
- كما إن معظم الشركات التي تشملها الدراسة تعيش في حالة إنكار للممارسات غير المسؤولة وغير الأخلاقية التي تخلفها أنشطتهًا في افريقيا على حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية. وفي الجدول أدناه قائمة بالشركات التي شملتها الدراسة والمتورطة في الأضرار البيئية والصحية في الدول الأفريقية، كما إنها تعيق من خلال الممارسات المتمثلة في الفساد والتهرب الضريبي الحق افي التنمية لذلك يمكن القول بدرجة مرتفعة من الثقة إن الجدول أدناه يشمل شركات تعيق الحق في التنمية في القارة الأفريقية.

جدول: قائمة الشركات المتورطة في أنشطة تعيق الحق في التنمية في أفريقيا

الشركة	دولة المقر	المجال	الأضرار
توتال	فرنسا	النفط والغاز	بيئية
شيل	فرنسا	النفط والغاز	بيئية
British American Tobacco BAT	المملكة المتحدة	التبغ	بيئية
أرنست ويونغ	المملكة المتحدة	الخدمات المحاسبية	الفساد
ترا فيجورا TRAFIGURA LIMITED	المملكة المتحدة	المعادن والطاقة	بيئية / صحية
BHP Billiton	المملكة المتحدة	المعادن والنفط	بيئية / صحية
BSG Resources Limited	فرنسا	التعدين	الفساد
بيرنكو	فرنسا	النفط والغاز	تهرب ضريبي
Argor-Heraeus	سويسرا	التعدين والتنقيب	صحية

ملحوظة هذه القائمة من الشركات لا تشمل جميع الشركات المتورطة في أنشطة تُهدر الحق في التنمية في أفريقيا لكنها الشركات الواردة في الدراسة

- على الرغم من توقّع البعض أن تؤدي أرباح هذه الموارد إلى تمويل وإنعاش صناعات جديدة في الدول صاحبة الموارد؛ فإنّ الواقع الفعليّ في إفريقيا يشير إلى عكس ذلك، فأقدم الدول إنتاجاً للنفط في إفريقيا، وهي نيجيريا والجابون وأنجولا، ليست هي الأفضل من حيث معدلات التنمية الاقتصادية، بل المناطق المنتجة للنفط في نيجيريا هي من أفقر المناطق في البلاد.
- هذا بالإضافة إلى ما تفقده بعض دول القارة، نتيجة انخفاض أسعار الأصول التي تتيحها للمستثمرين الأجانب، فإنها تفقد سنويّاً حوالي 35 مليار دولار نتيجةً لتهريب الأموال، 3% منها فقط يتمّ نتيجة فساد بعض المسؤولين الأفارقة الذين يستولون على المال العام، ويحوّلون ثرواتهم إلى الخارج، أو نتيجة صفقات التهريب غير القانونية، أما الباقي فينتج عن التهرّب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في القارة، ويأتي هذا التهرّب في الغالب عن طريق استغلال بعض الثغرات القانونية لتجنّب دفع الضرائب

ثانيا: تبعات أنشطة الشركات الأوروبية علي الحق في التنمية

"لقد طفح الكيل"، كانت هذه الجملة الذي قالهًا أحد السكان المتضررين من تأثير أنشطة أحد الشركات متعددة الجنسيات على المجتمعات المحلية في أحد المناطق في مدغشقر. لكن هذه الجملة ليست إلا نقطة في بحر من الأضرار التي يتعرض لها السكان المحليين بسبب أنشطة الشركات الأوروبية في عموم القارة الأفريقية، وتشكل هذه الأنشطة التي تقوم بها الشركات من بين جملة أمور أخري في تعذر تعميم فوائد التنمية على معظم سكان القارة الأفريقية البالغ عددهم 1.5 مليار نسمة في عام 2024[3]. وتعد أفريقيا القارة الأسرع نموا في العالم فبحلول 2050 سيكون واحد من كل أربعة أشخاص هم من سكان القارة الأفريقية[4]، لذلك لا يصاحب هذا التواجد المتسارع للشركات الأوروبية في الدفع نحو ازدهار المجتمعات الأفريقية ولا يصاحب هذا التواجد تعزيز الحق في التنمية ويُري ذلك من خلال عوامل مختلفة.

1. إهدار التنمية الاقتصادية في أفريقيا

تُخلف أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تداعيات مختلفة على القارة الأفريقية تؤثر بطبيعة الحال على تعزيز التنمية الاقتصادية لشعوب القارة الأفريقية. ويؤثر في ذلك بطبيعة الحال مجموعة من العوامل مثل ممارسات الفساد والتهرب الضريبي والإضرار بالثروة الزراعية في أفريقيا.

1.1 الفساد

يُلاحظ إن فساد الشركات متعددة الجنسيات من بين العوامل التي تؤثر على اقتصادات الدول الأفريقية وتعيق الحق في التنمية وتُلجم التقدم نحو تحقيق التنمية الاقتصادية. علي سبيل المثال تحظي موزمبيق بأكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وقد اكتشف الغاز الطبيعي في عام 1961 للمرة الأولي في موزمبيق في حقل غاز باندي وسبق هذا الاكتشاف استكشاف كميات أقل في حقل غاز تيمان في عام 1956 [5]. تورطت شركة أرنست ويونغ وهي شركة مقرها لندن بالمملكة المتحدة بجانب شركة بريفانفست الخاصة ببناء السفن والذي يملكها رجل أعمال فرنسي لبناني في منح رشاوي للحكومة في موزمبيق من أجل الحصول على قرض بقيمة تقارب 2 مليار دولار. وتقدر الأبحاث إن 200 مليون دولار قدُمت كرشاوي وعمولات من أجل الحصول على القرض[6]. ودون موافقة

[3] Demography: Africa's Population Reaches 1.5 billion, https://tinyurl.com/mwe8yttw
[4] (Blog) As Africa's Population Crosses 1.5 https://tinyurl.com/mwe8yttw Billion, The Demographic Window Is Opening; Getting the Dividend Requires More Time and Stronger Effort, https://tinyurl.com/4fs89pc2
[5] project Finance and Guarantees, https://tinyurl.com/3jsdeets
[6] Corruption risks in Mozambique's energy sector, page 13, https://tinyurl.com/vetpnak2

البرلمان في موزمبيق. ويتيح تقييم أثر هذه القروض التي كانت مفترض أن تستخدم في الأمن البحري وتعظيم صناعة صيد سمك التونة، غير إن هذه القروض لم تؤدي إلى فوائد على اقتصاد الدولة.

في سياق متصل تورطت شركة بي إس جي للموارد الطبيعية[7] وهي شركة تتخذ من باريس مقرًا لها في دفع ملايين الدولارات لزوجة الرئيس الغيني السابق من أجل الحصول على امتياز الرواسب الضخمة لخام الحديد غير المستغل في سلسلة جبال سيما ندو في غينيا الاستوائية[8]. كما تورطت شركة التبغ البريطانية - الأمريكية" **British American Tobacco BAT** " ولديها مقرًا رئيسيًا في لندن بالمملكة المتحدة بدفع رشاوي لسياسيين ومسؤولين حكوميين في 10 دول افريقية هي زامبيا، بوروندي، أوغندا، جزر القمر، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، السودان، كينيا، رواندا وأخيرا ملاوي. واتخذت هذه الرشاوي مجموعة من الأشكال مثل التحويلات النقدية والمصرفية وتمويل الحملات الانتخابية للوصول في النهاية إلى التأثير على السياسات والتشريعات في الدول المذكورة سلفًا. وتكشفت التقارير أن الشركة حاولت من خلال تلك الأموال تعطيل التشريعات التي تتفق مع اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ في عدد من الدول بقارة أفريقيا مثل بوروندي ورواندا وجزر القمر، لتظل تشريعات تلك الدول غير متوافقة مع الاتفاقية وبما يحقق مصالح الشركة المتمثلة في تعظيم الأرباح.[9]

وفي كينيا، استهدفت شركة التبغ البريطانية الأمريكية تقويض الجهود المبذولة في مجال مكافحة تهريب التبغ عن طريق إنشاء الشركة نظام خاص بها لتتبع منتجات التبغ بالمخالفة لبروتوكول التجارة غير المشروعة الذي تطلب انشاء نظام مستقل، وذلك من خلال دفع أموال يشتبه إنها غير قانونية لعدد من المسؤولين وأصحاب القرار. كما أفادت الأبحاث إن الشركة لجأت لعرقلة شركات منافسة عن طريق شراء بعض الموظفين العاملين بالشركات الأخرى للتجسس لفائدة هذه الشركات، كما تستخدم الأموال أيضاً في إثارة وتمويل كيانات وهمية لتحفيز اضطرابات العاملين بالشركات المنافسة.[10] وكان لهذه العمليات أثر سلبي في تعزيز الحق في التنمية في القارة الأفريقية، وذلك من خلال إعادة شركات تدفع صوب تعزيز التنمية بالفعل وإتباع مبادئ الحوكمة في إجراءاتها.

[7] BSG Resources Ltd., https://www.bsgresources.com/

[8] France: Billionaire Beny Steinmetz Loses Landmark Guinea Bribery Case, https://www.occrp.org/en/news/france-billionaire-beny-steinmetz-loses-landmark-guinea-bribery-case

[9] British American Tobacco in Africa: Continuing Allegations of Misbehaviour, tobacco tactics, https://n9.cl/4wh1b1

[10] Ibid

2.1 التنصل من الضرائب

تستغل الشركات المتعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية والتي تقع مقراتها الرئيسية في الدول المتقدمة أو الغنية التهرب الضـريبي لتجنب دفع مزيد من الأموال في المناطق التي تعمل فيها وتعد تكلفة هذا التنصـل من دفع الضـرائب مرتفعة فهي تكلف الدول الأفريقية 23 مليار دولار سنويا وهي مبالغ حتمًا ستشكل فرقًا في تعميم فوائد التنمية على الدول الأفريقية وزيادة النمو الاقتصـادي. ويلاحظ أيضـا إن الشـركات متعددة الجنسـيات تحاول في أحيان مختلفة التأثير على الحكومات الأفريقية للإبقاء على سـياسـات ولوائح غير فعالة في معالجة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح والتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. عادة ما تقوم الشـركات المتعددة الجنسـيات بتوظيف مسـتشـارين في شـركات المحاسـبة ذائعة الصـيت التي تقدم الدعم القانوني والمبررات لخطط التهرب الضـريبي. وتؤمن هذه الشـركات إدارات للتخطيط الضـريبي بالإضـافة إنها تلجئ للمكاتب المهنية المتخصصة لتقديم الاستشارات الضريبية على سبيل المثال في الجابون كان من المقرر أن تدفع شركة بيري نكو 728 ألف يورو كضرائب بيئية في عام 2021، إلا أن الشركة دفعت فقط 304 ألف يورو، في حين أفادت تقارير إن هذه الممارسـات ترتبط بشـبهات فسـاد[11]ويعيق التهرب من الضـرائب تعزيز التنمية في الدول الافريقية ويجعل موازنات الدول الأفريقية خاوية من مخصصات الدعم الموجهة لصالح الأنشطة التنموية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

3.1 هدر الثروة الزراعية

في الجابون أثرت عمليات شـركة بير نكو وهي متعددة الجنسـيات لديها مقرات في باريس ولندن على المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة[12]، وتحظي الشـركة ذائعة الصـيت بنحو 207 حقلًا نفطيا في الجابون وتستخرج 100 ألف برميل يوميا وهو ما يقدر بنحو 40% من إجمالي انتاج الجابون، كان لنشاط الشركة أضرار على السكان الذين يعيشون بجوار بحيرة انغوي حيث أفضـي تسـرب النفط إلى البحيرة في 16 فبراير 2023 إلى تدمير النباتات ونفوق جميع الأسـماك. في ممارسـات تبدو مماثلة في غانا أهدر تغير المناخ الناجم عن أنشـطة الشركات الأوروبية على سُبل العيش في مجتمعات الشريط الساحلي في غانا، وهم يمثلون 25٪ من السـكان في غانا ويعتمد معظم السـكان في المناطق الشـمالية على الزراعة في معيشـتهم، فقد أثر ذلك أيضًا على إنتاج المحاصيل الزراعية. وقد أفضت هذه الممارسات

[11] Revealed: Perenco's damaging oil spills in Gabon, https://disclose.ngo/en/article/revealed-perencos-damaging-oil-spills-in-gabon

[12] بير ينكوا هي شركة أنجلو فرنسية مستقلة للنفط والغاز مقرها الرئيسي في لندن وباريس وتجري أنشطة التنقيب والإنتاج في 16 من الدول حول العالم

إلى هجرة السـكان إلى مناطق غير الذي نشـأوا فيها[13]. في سـياق مماثل فقد المزارعين في دلتا النيجر الأراضي الزراعية الخاصة بهم بسبب أنشطة شركة شيل والتلوث النفطي الناجم عن هذه الأنشطة. وأجبروًا على مغادرة أراضيهم والبحث عن حياة أفضل في مناطق أخري[14]. وهو ما أضعف من اقتصاد المجتمعات المحلية في هذه المنطقة.

2. استغلال العمالة الافريقية

من الإشـكاليات التي تخلفها سـياسـات الشـركات متعددة الجنسـيات اسـتغلال العمالة الافريقية، فعلى الرغم من أنّ هذه الشـركات تسـتعين أحياناً بموظفين من الدول الإفريقية المضيفة في فروعها خارج مقرّها الأساسي، فإنّ السيطرة والتحكّم في صنع السياسات يظلّ في يد الإدارة في الشركة الأمّ، كما لا يُسمح لموظفي الدول المضيفة باحتلال مناصب قيادية في هذه الفروع، حتى إن سُـمح لحكومة الدولة المضـيفة أن تشـترك في ملكية هذه الفروع، ففي ليبيريا، على سـبيل المثال، اسـتحوذت شـركة لامكو للتعـدين، وهي شركة (سويدية-أمريكية-ليبيرية)، على امتياز استخراج واستغلال الحديد الخام لتصديره إلى المقرّ الأساسي بصورته الأولية، ولم تسمح لليبيريّين باحتلال مناصب قيادية في الإدارة[15].

إذن: فرواية الصـعود الاقتصـادي الإفريقي، وفي القلب منها الاحتفاء بزيادة الاسـتثمارات الأجنبية في القارة، إنما تُخفي حقائق استمرار استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية للقارة الإفريقية، وتدمير أنشـطتها في بعض الأحيان للبيئة، ونمط الحياة، والأنشطة الاقتصادية لجماعاتها المحلية، واستغلالها للعمالة الإفريقية.

[13] Managing the challenges of climate change mitigation and adaptation strategies in Ghana, https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10149250/

[14] Deradicalization of Niger Delta Youth through Agricultural Production, https://www.ijriar.com/docs/2019/2019-mar/IJRIAR-12.pdf

[15] Udofia, O.E., Imperialism in Africa: A Case of Multinational Corporations, Journal of Black Studies, vol.14, no.3, 1984, pp.355-357

ثالثا: الأضرار البيئية للشركات الأوروبية في أفريقيا

للشـركات الأوروبية باع طويل في إحداث أضـرار بيئية في أفريقيا وربما كان من الأجدر القول كوراث بيئية بسبب التبعات السلبية المختلفة التي تنشأ من هذه الممارسات علي السكان ولكن هذا الجزء الفرعي من الدراسة يركز على الأنشطة التي تلحق ضررًا بالبيئة. حيث تتورط بعض الشـركات الأوروبية صـاحبة التواجد في القارة الأفريقية في أضـرار بيئية بالغة كما تساهم في تفاقم حدة التغير المناخي في إفريقيا، حيث ترتبط معظم أنشطة هذه الشركات في اسـتخراج النفط والغاز، بالإضـافة إلى إزالة الغابات، وعمليات التعدين، هذه الأنشـطة تسـاهم بشـكل واضـح في زيادة انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة، بالإضـافة إلى تدمير الأنظمة البيئية المحلية وتقويض قدرة الدول الإفريقية على التكيف مع آثار تغير المناخ.

وتقدر الأبحاث إن الشـركات النفطية في أفريقيا تُعد سـببًا في ارتفاع معدل الاحترار، مما يعرض أفريقيا لخطر ضـعف تحقيق أهدافها الإنمائية. وخاصـة الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة. وتُظهر البيانات أن عام 2023 كان العام الأكثر دفئًا حيث سجل متوسط درجات الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. علي ذات الشاكلة كان العام نفسه الأكثر دفئًا بالنسبة لأفريقيا، والتي سجلت أيضًا مستويات احترار بلغت 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

علي جانب أخر، أطلعت مؤسـسـة ماعت على عدد من الأنشـطة والعمليات التي تقوم بها الشـركات الأوروبية والتي يُحتمل أن تكون سـببًا في الإضـرار بالبيئة. وتوجه لمشـروع خط أنابيب شـرق أفريقيا ادعاءات تتعلق بالتسـبب في تقويض الحق في بيئة نظيفة وصـحية ومسـتدامة بحجة أن خط الأنابيب سـيؤدي إلى تفاقم تغير المناخ من خلال نقل 246 ألف برميل من النفط يوميًا إلى الكيانات المعنية لحرقها، مما يؤدي إلى إطلاق الغازات الدفيئة[16].

[16] Where East African oil pipeline meets sea, displaced farmers bemoan “bad deal” on compensation, https://tinyurl.com/3wczax8j

أنابيب مشروع خط أنابيب شرق أفريقيا

ومن أبرز الأمثلة على التأثيرات المدمّرة لأنشـطة الشـركات متعددة الجنسـيات على البيئة والأنشـطة الاقتصـادية للجماعات المحلية: حالة "إقليم دلتا النيجر" في نيجيريا، فقد تسـبّبت الحوادث المتكرّرة لتسـرّب النفط، والتي قُدّرت بما يزيد على خمسـة آلاف حادثة في النصـف الأول من العقد الماضي فقط، في التأثير في نشاط الزراعة وصيد الأسماك في الإقليم، وقد سـاهم ذلك في ترحيل بعض الجماعات من أماكن إقامتها؛ مما يعني أنّ أنشـطة الشـركات النفطية قد سـاهمت في زيادة البطالة والفقر بدلاً من الحدّ منهما. وحتى حينما تعالت الأصـوات للمطالبة بتعويض هذه الجماعات؛ لم تسـتجب الشـركات لهذه المطالب، وقد استفادت هذه الشركات من ضعف الإطار المؤسّسي الذي لا يطبق اشتراطات بيئية على عملها، ولا يضمن دفع تعويضات عادلة للمتضررين من أنشطتها.

فقد تورطت شـركة شـل في كارثة بيئية في نهر دلتا النيجر وفقا للأبحاث الذي نقلت عن المجتمعات المحلية فإن معظم التسرب النفطي آتي بسبب معايير الصيانة والسلامة غير الكفاية لخطوط أنابيب النفط التابعة لشـركة شـيل[17]. ووفقا للدعاوي القضـائية المرفوعة على الشركة فإنها تورطت في عدد كبير من الانسكابات النفطية منذ بداية عملها في نيجيريا وهو ما أفضي لتضـرر المجتمعات المحلية حيث تضـررت الأراضي الزراعية وتعرضـت المياه

[17] Double standard Shell practices in Nigeria compared with international standards to prevent and control pipeline oil spills and the Deepwater Horizon oil spill, Page 6, https://www.foei.org/wp-content/uploads/2014/01/20101109-rapport-Double-Standard.pdf

للتلوث بما في ذلك المياه الجوفية وهو ما أدي في النهاية إلى أضرار صحية لحقت بالسكان المحليين[18]

وبحسب إحصائيات أخري فإن الفترة من 2011 وحتى 2022 وقع فيها أكثر من 1400 حادثة تسرب نفطي[19] وهو ما أفضي لتضرر البيئة بأكثر من 500 ألف برميل من النفط[20] . الأسوأ إن الشركة لا تعترف بآثار هذه الأنشطة وتزعم الشركة الأم إن حالات الانسكاب النفطي في منطقة دلتا النيجر سببها سرقة النفط الخام، وتخريب منشآت إنتاج النفط والغاز، وتكرير النفط بشكل غير قانوني[21]. وفي هذا السياق على وجه التحديد رفُعت دعوى قضائية ضد شركة "شل" في المملكة المتحدة، وقد انضم إلى هذه الدعوي أكثر من 13000 من سكان دلتا النيجر في نيجيريا[22]. في حين جاء رد الشركة على الادعاءات المقدمة في الدعوي إن هناك عمليات تخريبية أفضت إلى هذه التسريبات النفطية.

لعل أيضا من بين أسوأ الكوارث هي التي تسببت فيها شركة ترا فيجورا وهي شركة سنغافورية مُسجلة في المملكة المتحدة ولديها مقر في لندن وتأخذ رقم 02737924[23] كشركة ذات مسؤولية محدودة. حيث قامت سفينة شحن MV التي استأجرتها الشركة بإلقاء نفايات سامة في مناطق مختلفة في أبيدجان ولم يكن هناك آليات لمعالجة هذه النفايات الكيميائية وقد أدي تلوث الهواء إلى وفاة 17 من السكان نتيجة استنشاق الغازات السامة، بينما يعاني مئات الآلاف من الأشخاص من أعراض صحية سيئة مثل الغثيان والصداع والقيء والطفح الجلدي[24]. وفي 25 سبتمبر 2024 خلُصت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن كوت ديفوار مسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان للضحايا بسبب النفايات السامة التي تسببت فيها شركة ترا فيجورا المحدودة في أبيدجان والمناطق المجاورة لها. وخلصت المحكمة إن الحكومة كانت واعية بإن سفينة الشحن M.V. تنقل النفايات الكيميائية الصناعية ولكنها أتاحت لها تفريغ الشحنات مقابل العثور على شركة لمعالجة النفايات وهو لم يحدث[25].

---

[18] Selling out Nigeria Shell's irresponsible divestment, Page 42, https://www.somo.nl/download/46806/?tmstv=1727983829

[19] The Niger Delta community devastated by yet another Shell oil spill, https://www.opendemocracy.net/en/shell-niger-delta-oil-spills-sabotage-equipment-failure/

[20] So dropped the first oil barrelsin the Saloum https://rosalux.sn/wp-content/uploads/2024/07/So-dropped-the-first-oil-barrels.pdf

[21] Spill response and prevention in Nigeria, https://tinyurl.com/yc34nt42

[22] شركة لاي داي للمحاماة ترفع دعوى ضد شركة "شل" https://shorturl.at/cXGsb

[23] TRAFIGURA LIMITED, https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/02737924

[24] The Scope of State Responsibility for Business-Related Human Rights Abuses: The Toxic Journey of Trafigura, https://tinyurl.com/4r7w4f9z

[25] N THE MATTER OF LIGUE IVOIRIENNE DES DROITS DE L'HOMME (LIDHO) AND OTHERS, https://www.african-court.org/cpmt/storage/app/uploads/public/64f/ebd/f77/64febdf77f811512395983.pdf

محاولة معالجة آثار النفايات السامة لشركة ترا فيجورا

شـــركة توتال Total Energies التي تعرف بإنها المنتج للهيدروكربونات في قارة أفريقيا، مُتهمة هي الأخرى بتدمير النظم البيئية داخل القارة الأفريقية واســـتنزاف مواردها الطبيعية على امتداد الســنوات الأخيرة، بفعل ما كان لها من تداعيات ســلبية على البيئة والأفراد داخل المجتمعات الأفريقية. وفي هذا الســياق تشــير تقديرات أن الانبعاثات الناتجة عن **مشــروع شــركة توتال للغاز الطبيعي المســال في شــمال دولة موزمبيق** وتحديداً بمنطقة **كابو ديل جادو** تراوحت بين 3.3 إلى 4.5 مليار طن من مكافئ ثاني أكســيد الكربون. وهو ما قدره الخبراء بأنه يزيد عن إجمالي كمية الغازات المســببة للاحتباس الحراري المنبعثة من جميع دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يخالف اتفاق باريس للمناخ الذي يهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة العالم إلى 1.5 درجة مئوية. في الســياق ذاته، تشــير التقديرات إلى أن الشــركة لا تتخذ التدابير الكافية لتجنب التسريبات النفطية بالدول الإفريقية التي تقيم فيها مشروعاتها وهو ما يتسبب في تلويث مصادر المياه النظيفة التي يعتمد عليها سكان تلك المناطق في تلبية احتياجاتهم الأســاســية، حيث تســببت الشــركة في تلويث دلتا النيجر بدولة نيجيريا عن طريق تســريباتها النفطية من أحد الحقول التابعة لها في نيجيريا المســماة حقول إيجينا خلال نقل النفط الخام من إحدى ســفن التخزين العائمة في نوفمبر 2023، وهو ما يهدد صــلاحية المياه المحيطة بالحقل للاســتخدام ســيما في ظل اعتماد المجتمعات الموجودة بالمنطقة على تلك المياه في ري الأراضــي الزراعية، والذي أثر بالســلب على كمية وجودة

المحاصيل المزروعة بتلك المناطق في الآونة الأخيرة، وتبعاً لذلك اختلت الأوضاع الاقتصادية للأسر التي تعمل بالزراعة في هذه المنطقة.[26] وتتعارض هذه الممارسات مع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة على الحق في هواء نظيف وفي مناخ نظيف وفي الحصول على مياه مأمونة وكافية وعلى مرافق الصرف الصحي المناسبة والكافية وعلى أغذية صحية ومنتجة بطريقة مستدامة.

تلاحظ مؤسسة ماعت ارتباط الأضرار البيئية أيضا بصناعة التعدين في الكونغو الديمقراطية وخاصة في مناجم النحاس والكوبالت. وتظهر دراسات أكاديمية مختلفة أن التعدين الصناعي للنحاس والكوبالت في دولة الكونغو الديمقراطية يُخلف تبعات ضارة على النظم البيئية والصحة البشرية. ويساهم في تلوث المياه السطحية والجوفية، وإلحاق الضرر بالأراضي الصالحة للزراعة، وقد وصف المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة المناطق المجاورة لمناجم التعدين بإنها مناطق يعاني"فيها السكان من عواقب صحية بدنية وعقلية مدمرة وانتهاكات لحقوق الإنسان"[27] ولاحظ الخبراء التي أطلعت مؤسسة ماعت علي أراءهم إن صناعة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحقت ضررًا واسعًا بالأراض من خلال قطع ملايين الأشجار التي أثرت سلبًا عي الهواء في المناطق المجاورة للمناجم. كما إن جزء من الأضرار يتعلق بتلويث المياه بمواد ونفايات سامة.

عائلات تقوم بغسل ملابسها بالقرب من مناجم التعدين

[26] Clean game, dirty money: Total Energies' sportswashing in Africa called out, Greenpeace, https://2h.ae/qnsy

[27] The right to a clean, healthy and sustainable environment: non-toxic environment Report of the Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment, https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g22/004/48/pdf/g2200448.pdf

وترى مؤسسة ماعت أن زيادة كمية الغازات المنبعثة من تلك المشروعات بالإضافة إلى تقليص حجم المساحات المزروعة داخل الدول الإفريقية، والمدفوع بالأضرار البيئية التي تتسبب فيها العديد من الشركات الأوروبية، وبشكل عام يؤثر التغير المناخي والعبث بالبيئة على الأمن الغذائي في أفريقيا وفي عام 2023 أفضت ظروف الطقس المتطرفة سواء انخفاض الأمطار أو الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ في نقص الغذاء. ويقدر إنتاج الحبوب في شمال أفريقيا في عام 2023 بنحو 33 مليون طن، وهو ما يعُد نقصًا بنحو 10% عن متوسط الخمس سنوات. وكانت تونس الدولة المتضررة بشكل أكبر حيث قُدر إنتاج الحبوب بنحو 300 ألف طن، أي أقل بنسبة 80% عن المتوسط السنوي بسبب ظروف الجفاف واسعة النطاق. كما تم الإبلاغ عن انخفاض في الجزائر، حيث قُدر إنتاج الحبوب بنحو 3.6 مليون طن، أي أقل بنسبة 12% مقارنة بعام 2022[28].

[28] State of the Climate in Africa 2023, https://reliefweb.int/report/algeria/state-climate-africa-2023-enarruzh

رابعا: صحة السكان المحليين على المحك

لا ينحصر تأثير أنشطة الشركات الأوروبية في أفريقيا على الأضرار الاقتصادية والبيئة فحسب لكنها تتخطاها لأكثر من ذلك بكثير. بشكل يصل إلى الإضرار بالصحة العامة للمجتمعات المحلية. ولاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الأنشطة للشركات الأوروبية والتي كان لها تأثير واضح على الصحة العامة. في أثيوبيا على سبيل المثال تورطت شركة Argor-Heraeus وهي الشريك التجاري لمجموعة مديروك الاستثمارية وهي شركة سويسرية تعمل في مجال التعدين والتنقيب عن الدهب في منجم للدهب في إثيوبيا وهو ما أفضي إلى آثار صحية خطيرة على السكان المحليين. وتعرض السكان للمعادن السامة، مما انتهك حقهم في الصحة وفي بيئة نظيفة وصحية وآمنة[29]. ورغم إن الحكومة الإثيوبية طلبت إجراء تقييم عن التداعيات إلا إن الشركتين استأنفا عمليات التعدين في منجم ليما ديمي دون اتخاذ أي إجراءات للحد من التلوث أو تقييم المخاطر الصحية. وكدلالة على هذه التداعيات وضعت في أوقات مختلفة لافتات بالقرب من الأنهار القريبة من المنجم تحذر من السباحة. وبحسب المعلومات فأن المياه بالقرب من المنجم تحتوي على مستويات مرتفعة بشكل استثنائي من المواد الكيميائية السامة مثل والزئبق[30]. بموجب مجموعة التوجيهات المسؤولة في مجال الدهب. يتطلب التوجيه من الأعضاء بما في ذلك الشركة السويسرية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لتحديد ومنع وتخفيف انتهاكات حقوق الإنسان في سلسلة التوريد الخاصة بهم والتوقف عن الاستعانة بمورد متورط في انتهاكات لحقوق الإنسان[31]. توجب التوجيهات والإرشادات أيضا على الشركات التي تعمل كمصافي الذهب تحديد ما يعرف بالمخاطر البشرية في سلسلة التوريد الخاصة بها، بما في ذلك الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتبطة باستخراج الذهب أو نقله أو الاتجار فيه. بشكل عام لم تتخذ الشركات تدابير كافية لمعالجة الأضرار في منجم Lega Demby ولم تلتزم بتقديم التعويضات أو تدابير الحد من التلوث أو غيرها من سبل الانتصاف لأفراد المجتمعات المحلية. وتتعارض الأثار الصحية الخطيرة التي نجمت عن التلوث مع المادة 12 الخاصة بالحق في الصحة الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[32]، والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة. شركة **نستله** ومقرها سويسرًا أيضا لديها ممارسات مزدوجة من شأنها التأثير علي صحة الأطفال في القارة الأفريقية حيث تقوم الشركة بإضافة

[29] Gold mining in Ethiopia 'breeds rights violations', https://tinyurl.com/5n6tcaen
[30] EXCLUSIVE: Health woes, outrage, and toxins near Ethiopia gold mine, https://tinyurl.com/3rzkrxh2
[31] Ethiopia: Companies Long Ignored Gold Mine Pollution, https://www.climatebusiness.africa/2023/04/29/ethiopia-companies-long-ignored-gold-mine-pollution/
[32] International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, Article 12, https://tinyurl.com/3yc8r34j

السكر على الحبوب وحليب الأطفال مثل سيريلاك ونيدو الدول النامية ومنخفضة الدخل في العالم، والتي من بينها دول إفريقية مثل جنوب إفريقيا، السنغال، وإثيوبيا، إذ تحتوي حبوب سيريلاك المصدرة إلى جنوب إفريقيا على أربعة جرامات أو أكثر من السكر للوجبة الواحدة، مقارنة بنسبة السكر في السلع الخاصة بالشركة في دول أوروبية مثل سويسرا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا لا يضُاف سكر على منتجات الأطفال الموردة إليها[33].

وتشير أبحاث طبية إن هذه الإضافات قد تضر بصحة الأطفال، فقد لا يستطيعون التخلي عنه مع تقدم أعمارهم، وهو ما يهدد بإصابتهم بالعديد من الأمراض مثل مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والسمنة[34]. وبما أن الحق في التنمية هو حق شامل يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال، كما أن تحقيق التنمية يعتمد بشكل أساسي على الصحة العامة للأفراد داخل مجتمعاتهم، فإن الممارسات التي تقوم بها شركة **نستله** أو غيرها من الشركات تؤثر على نحو سلبي في المجتمعات الإفريقية وتعيق التقدم صوب تعزيز حقهم في التنمية.

في نيجيريا أيضا أفضت أنشطة شركة شيل في منطقة أوغاني إلى تلوث المياه وما تبعه من ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان ومشاكل الجهاز التنفسي وواجه الأطفال والنساء الحوامل تبعات الإصابة بمضاعفات صحية خطيرة[35]. من بين الامراض التي أصيب بها العمال الأفارقة أيضا مرض الرئة السوداء وهو المرض الناجم عن استنشاق غبار الفحم لشركة بي إتش بي بيليتون التي قامت بإدارة مناجم للفحم في جنوب أفريقيا وفي 16 أغسطس 2023 رفُعت دعاوي قضائية ضد الشركة بجانب شركتين أخرين من جنوب أفريقيا يجادل فيها مقدمو الدعاوي بإن أنشطة الشركة أفضت إلى وفاة بعض العمال في مناجم الفحم بعد الإصابة بمرض CMDLD أو الانسداد الرئوي المُزمن أو الرئة السوداء[36]. وأطلعت مؤسسة ماعت على شهادة أحد العمال الذين أصيبوًا ويقول موانا جان نكوصي، ويبلغ من العمر 65 عامًا، عمل في أحدي المناجم بين عامي 1981 و2016، وتم تشخيص حالته بالإصابة بمرض الرئة الناتج عن غبار منجم الفحم في عام 2020. يقول: **"أعاني من ألم متواصل في الصدر. في الليل يجب أن أنام في وضعية معينة لمحاولة تخفيف هذا الألم. أحيانًا ما السعال في الليل. عندما أترجل بسرعة أشعر وكأن صدري مسدود، ويجب أن أتوقف وأرتاح قليلا، إن تأثير هذا المرض على وعلى عائلتي أفضى إلى عدم قدرتي على العمل بعد مغادرة المنجم. أتنفس بصعوبة، ولا أستطيع القيام بأي عمل بدني[37].**

[33] Nestlé accused of "double standards" over sugar in baby formula, cereals, https://www.just-food.com/news/nestle-accused-of-double-standards-over-sugar-in-baby-formula-cereals/

[34] How Nestlé gets children hooked on sugar in lower-income countries, public eye, https://2h.ae/EVCo

[35] The Impact of Shell's Oil Business in Nigeria, https://www.gicj.org/topics/thematic-issues/business-human-rights/3722-the-impact-of-shell-s-oil-business-in-nigeria

[36] S. Africa: Current and former coal miners who contracted chronic obstructive pulmonary disease after working in a South32, BHP Billiton PLC, and Seriti Power file class action for harm suffered, https://tinyurl.com/2xf7xyz4

[37] Coal miners file class action against South32, BHP Billiton PLC and Seriti Power, https://www.motleyrice.com/news/coal-miners-class-action-south-africa-mines

خامسا: الإخلاء القسري للمجتمعات المحلية

تتقاطع أنشطة الشركات في الصناعة الاستخراجية مع موجات من النزوح والإخلاء القسري للسكان من أراضيهم أو المنازل الذين يعيشون فيها. ورغم إن عمليات الإخلاء القسري هذه تكون بدافع إقامة مشاريع تنموية[38]، إلا إنها تمنح الأولوية للنمو على حساب عدم المساواة وتهُميش فئات من السكان مثل السكان الأصليين.

شركات التعدين الكبيرة المتعددة الجنسيات مسؤولة عن عمليات الإخلاء القسري والتشريد الجماعي للمجتمعات المحلية من أراضيها، وظروف العمل القاسية، وفي منطقة توليارًا بمدغشقر، كان من تبعات مشروع لاستخراج الرمال تديره شركة Base Resources 200 وهي شركة مقرها في استراليًا ولكنها مُدرجة في بورصة لندن أجبار ألف من السكان الأصليين بالانتقال إلى أماكن أخرى. وشهدت النساء في المجتمعات المحلية المتضررة بأن شركة التعدين كانت تدفع المجتمعات المحلية للتحدث بإيجابية عن المشروع[39]. إن هذه الممارسات السابقة تعيق أي مساعي لتحقيق التنمية في المناطق محل هذه الأنشطة. فغالبًا ما يؤدي النزوح إلي حياة جديدة من قبل السكان ويظل السكان في دائرة مفرغة من محاولة التعاف الذي قد لا يتحقق.

في تنزانيا، أدي إقامة مشروع خط أنابيب النفط الخام لشرق إفريقيا وهو مشروع في شرق إفريقيا لنقل النفط الخام من حقول النفط الأوغندية إلى ساحل المحيط الهندي في تنزانيا، إلى هجرة عدد من السكان للأراض الذين يقيمون عليها بعد ضغوط من الحكومة. أفضي تخلي السكان عن منازلهم إلى حركة نزوح حيث لم يفلحوا في شراء أراض جديدة نظرًا لارتفاع أسعار المنازل في المنطقة الملاصقة للمشروع ويشمل المشروع خط أنابيب مدفونًا بطول 1147 كيلومترًا من يمر من خلال ثمان مناطق شمالية، ويُنفذ المشروع بشكل مشترك بين شركة توتال الفرنسية المتعددة الجنسيات والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري بالإضافة إلى حكومتي أوغندا وتنزانيا. وتخطط لجلب النفط من حقول النفط تيلينجا وكينج فيشر بالقرب من بحيرة ألبرت في أوغندا، مروراً ببحيرة فيكتوريا عبر تنزانيا إلى شبه جزيرة تشونغولياني. وقد لاحظت مؤسسة ماعت الشكاوى الذي تقدم بها مجموعة من السكان المحلين بسبب الأراضي الذين سُحبت منهم وخاصة في أوغندا مع ذلك أصدرت المحكمة العليا في أوغندا في أكتوبر 2024 حكمًا ضد 80 شخصًا سُحبت أراضيهم ولهم مصالح في 41 قطعة أرض متأثرة بخط أنابيب النفط الخام في شرق إفريقيا (EACOP). الحكم جاء بعد

[38] Internally displaced must have a say in development decisions to help avoid rights abuse: UN expert, https://tinyurl.com/27435wb9

[39] Base Resources Limited (BSE.L), https://tinyurl.com/2utwwkka

أن رفعت حكومة أوغندا، من خلال المدعي العام، قضية ضد الأشخاص المتضررين في 20 أغسطس 2024[40].

مظاهرات ضد مشروع خطط أنابيب الشرق

أفاد السكان إن الحكومة لم تُفعل مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أو مشاركة السكان المحليون قبل إنشاء خط الأنابيب ولعل هذه المبدأ هو عنصر لا غني عنه في إعمال الحق في التنمية وفقا للمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وهو ما أكدت عليه اللجنة الأفريقية واجب الدولة أن تتشاور بصورة نشطة مع المجتمع المتأثرة بالأنشطة. ويتطلب هذا الواجب منها تقبل المعلومات ونشرها، ويستدعي وجود تواصل دائم بين أصحاب المصلحة[41].

في جنوب أفريقيا تمنح وزارة الموارد المعدنية والطاقة الشركات متعددة الجنسيات مثل شركة شيل حقوق التنقيب التي من شأنها أن تسمح لهما لإجراء مسوحات زلزالية قبالة الساحل البري في جنوب أفريقيا بحثًا عن النفط والغاز. وقال مقدمو الطلبات إنه لم يكن ينبغي منح هذا الحق بسبب غياب التشاور المجتمعي وعدم كفاية تقييم التأثير على سُبل العيش والحقوق الثقافية[42].

[40] Available at the following link, https://x.com/AfiegoUg/status/1841732233301823703
[41] Reinvigorating the right to development: A vision for the future, https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g23/151/53/pdf/g2315153.pdf
[42] Oxfam submission to the UN Working Group on Business and Human Rights, Page 13, https://tinyurl.com/yc46adx5

سادسا: التورط في عمالة الأطفال في أفريقيا

لدي أفريقيا أكبر عدد من الأطفال العاملين؛ وتشير التقديرات إلى أن 72.1 مليون طفل أفريقي يعملون في عمالة الأطفال و31.5 مليون طفل يعملون في المهن ذات الطبيعة الخطيرة. وهو ما يعيق نمو هؤلاء الأطفال ويخلق دائرة مفرغة من الأجيال غير المتمتعة بالحق في التنمية. ومن بين الأمثلة المحددة لاحظت مؤسسة ماعت إنه في تنزانيا هناك تقديرات تتعلق بتورط الشركات عبر الوطنية ومتعددة الجنسيات في صناعة التعدين والصناعات الاستخراجية.

ترتفع معدلات أسوأ اشكال عمل الأطفال في صناعة الكاكاو حيث يتزايد اعتماد الشركات عبر الوطنية على عمالة الأطفال في أفريقيا ويُعتقد أن هناك حوالي 1.5 مليون طفل يعملون في حقول الكاكاو في ساحل العاج وفي غانا الدولة المجاورة لها، واللتين تنتجان معًا 60 في المائة من حبوب الكاكاو في العالم[43]. واستناداً إلى أحدث التقديرات المتاحة يعمل أكثر من 4000 طفل في ظروف العمل القسري في إنتاج الكاكاو في كوت ديفوار. ويبيع بعض الآباء ونتيجة للظروف المعيشية الصعبة بعض الأطفال إلى المتاجرين، كما يتعرض بعض هؤلاء الأطفال للإتجار، ويهاجر آخرون طوعا ولكنهم يقعون ضحية المتاجرين الذين يبيعونهم إلى القائمين على التوظيف أو المزارعين، لينتهي بهم الأمر إلى الوقوع في ممارسات العمل بالسخرة. كمثال مشابه في نيجيريا تفيد تقارير بأن الأطفال يجبرون على إنتاج الكاكاو ويقع هؤلاء الأطفال ضحية الاتجار بالأطفال عبر نيجيريا ومن بوركينا فاسو من قبل الوسطاء الذين يعملون على توظيف الأطفال في صناعة الكاكاو. والعديد من الأطفال لا يحصلون على أجر مقابل عملهم. يُجبر بعض الأطفال على العمل لساعات طويلة، بما في ذلك خلال الساعات الأكثر حرارة في اليوم، مما يجعلهم عرضة لخطر كبير للإصابة بالأمراض المرتبطة بالحرارة. ويضطر الأطفال إلى القيام بمهام خطيرة، مثل استخدام الأدوات الحادة، وحمل الأحمال الثقيلة، والتعامل مع المبيدات الحشرية، دون معدات وقائية. ومنذ أكثر من عقدين، تعهدت شركة نستله ومنافسوها بمكافحة عمالة الأطفال في صناعة الكاكاو التي تبلغ قيمتها 100 مليار دولار لكن هذه التعهدات بقيت مجرد وعود لم تتحول إلى ممارسات فعلية. ووفقا للأبحاث المتاحة فإن ثمة تقاطع بين التنمية الاقتصادية وعمالة الأطفال تظهر الأدبيات السابقة أن أسوأ اشكال عمالة الأطفال تعيق التنمية الاقتصادية وأن التنمية الاقتصادية المرتفعة في الدول تؤدي إلى انخفاض في عمالة الأطفال.

[43] The chocolate price spike: what's happening to global cocoa production, https://www.sustainabilitybynumbers.com/p/cocoa-prices

أطفال يعملون في حقول الكاكاو

وتتطلب المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات المتعددة الجنسيات، من الشركات تضمين حظر عمل الأطفال في السياسات الخاصة بها، والعناية الواجبة بحقوق الإنسان، كما يعد إنهاء عمل الأطفال وجميع أشكال العمل القسري والإلزامي جزءًا لا يتجزأ من المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

سابعا: الأدوار المُنتظرة من أصحاب المصلحة المختلفين

تري مؤسسة ماعت إنه يقع على عاتق أصحاب المصلحة المختلفين بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ومتعددة الجنسيات أدوار حاسمة من أجل تعزيز إعمال الحق في التنمية في الدول الأفريقية وأصحاب المصلحة التي تعتقد مؤسسة ماعت إنهم يمكن أن يمارسوًا أدوارًا في تعزيز الحق في التنمية والحد من الممارسات السلبية التي تقوم بها الشركات الأوربية هي.

1. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا أن تلعب دوراً في ضمان أن يحظى السكان في القارة الأفريقية بفوائد التنمية ومنع تغول الشركات الأوربية وذلك من خلال تعبئة الجهود والدعوة إلى المشاركة المتساوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، على سبيل المثال، من خلال إنشاء آليات تستقبل الشكاوى المتعلقة بالشركات خاصة التي تتعارض مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2. المجتمع المدني

يمكن للمجتمع المدني الأفريقي أن يطور من أدواته للحد من انتهاكات الشركات عبر الوطنية والشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا وذلك من خلال: -

- حملات الضغط والمناصرة لمساءلة الشركات وعدم افلاتها من الحساب على انتهاكاتها لحقوق الانسان وخاصة المجتمعات المحلية؛
- التدريبات المكثفة لتوعيه الشركات بالمبادئ التوجيهية بشأن الاعمال التجارية لحقوق الانسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان والدعوة إلي اعتماد خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- تقديم المساعدة القانونية لصالح الضحايا المزعومين المتضررين من أنشطة الشركات عبر الوطنية ومتعددة الجنسيات؛
- تقديم تقارير إلى الاليات الدولية خاصة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية. وكذلك المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية والفريق العامل المعني بالحق في التنمية، لتسليط الضوء على الانتهاكات التي ترتكبها هذه الشركات.
- مراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا والضغط على الحكومات لإتاحة المعلومات حول صفقاتها مع تلك الشركات، والأرباح التي تحققها الحكومات من ورائها.

3. الشركات متعددة الجنسيات

يجب أن تتقيد الشـركات ببذل العناية الواجبة لحقوق الإنسـان وهي ركيزة من بين الركائز التي تعتمد عليها المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنســان. بجانب ذلك ينبغي على الشركات التقيد بما يعرف بـــ " الخروج المسؤول" حيث قد تضطر المؤسسة التجارية في مرحلة ما إلى اتخاذ قرار بتعليق أو إنهاء الأنشــطة التي تنفذها خاصــة في الدول التي تمر بمراحل عدم اســتقرار. وهنا من الضــروري ألا يقتصــر الخروج على مجرد عملية تغادر خلالها شــركة منطقة ما وتجلي موظفيها. لكن الخطوات العملية التي يتعين على المؤســســات التجارية القيام بها إجراء تقييم للمخاطر المتصـلة بالأفراد المتأثرين وخاصـة الموظفين. مع إبلاغ مسبق وبفترة معقولة إلى المجتمعات المحلية وخاصة التي تعمل في هذه المشاريع والموردين والعمال والشــركاء الآخرين لإبلاغهم باقتراب نهو العلاقة التجارية؛ وضــمان مواصلة الموظفين في تلقي دخولهم قبل الفترة المحددة لخروج الشركة من الدولة.

بجانب ما سـبق من الضـروري أيضـا للشـركات متعددة الجنسـيات التي تمارس عمليات في أفريقيا وخاص في قطاع الصــناعات الاســتخراجية أن تقوم بدمج حقوق الإنســان وخاصــة الحقوق الاقتصــادية والبيئية - في خطط انتقال الطاقة، حيث تتحمل عملياتها مســؤولية حصـة كبيرة من انبعاثات ثاني أكسـيد الكربون والتلوث الكيميائي الذي يشـكل خطرًا صـحيًا على المجتمعات المجاورة للمشاريع التي تنفذها هذه الشركات.

4. حكومات الدول

من واجب حكومات الدول الافريقية توفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنســان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال داخل أراضيها أو ضمن ولايتها القضائية وهذه الواجب وارد بوضوح في المبادئ التوجيهية بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان وركيزة من بين ثلاث ركائز تعتمد عليها هذه المبادئ. ينبغي أيضــا أن تدرج الدول مخاطر حقوق الإنســان المحتملة في مفاوضاتها مع الشركات قبل السماح لها بتنفيذ أي من الأنشـطة أو المشاريع في الدول الأفريقية.

كما يجب على الدول الافريقية أن بناء قدرتها في إدارة الاســتثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على صياغة قواعد وتشريعات تنظّم عمل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر فيها، أو تنمية المهارات المهنية والإدارية للعمالة الإفريقية، وتوجيه جزءٍ من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات للاستثمار في التعليم المهني والفني. كذلك؛ فمن ضــمن الســياســات التي تحتاج إليها الدول الإفريقية، لإدارة علاقاتها مع الشــركات متعددة الجنسيات، دعم دَوْر شركاتها الوطنية لمنافسة تلك الشركات الأجنبية، سواء كان ذلك الدعم بالســياســات الضــريبية والأطر القانونية، أو بتهيئة ظروف لعودة الكفاءات الإفريقية للعمل في هذه الشركات الوطنية، وإنشاء شركات جديدة.

التوصيات

- النظر في وضع مسودة استراتيجية إقليمية تتبع الاتحاد الأفريقي بخصوص الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- حث الدول الأفريقية على وضع خطط عمل منفصلة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- ضرورة تقيد الشركات الأوروبية بالمبادئ التوجيهية في التعاون الاقتصادي والتنمية الموجة إلى الشركات متعددة الجنسيات
- إنشاء قنوات اتصال ذات فعالية مع المجتمعات المتضررة، بما في ذلك الاجتماعات المُنتظمة والمنتديات المجتمعية واستخدام اللغات المحلية. في معالجة المخاوف التي تثيرها الأضرار الناجمة عن الشركات
- ضرورة وضع تقييمات إلزامية لتأثير النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان قبل أن يتم المضي قدماً في أي مشروع تنموي مقترح من قبل الشركات الأوروبية.
- تشجيع الشركات الأوروبية على الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة بدلاً من الاعتماد على الاستثمارات التقليدية المسببة للتلوث مثل النفط والفحم.
- العمل على مكافحة الدول الأفريقية للتهرب الضريبي عن طريق التعاون مع الهيئات الدولية لتعقب الأنشطة الضريبية للشركات الأوروبية، لضمان عدم التهرب من الضرائب، وإجبار تلك الشركات على الإفصاح عن أرباحها والتزاماتها الضريبية بصورة دورية.
- دعم الشركات الوطنية لمنافسة الشركات الأجنبية، وتوفير الفرص الاستثمارية التي توفرها الدول الافريقية للشركات متعددة الجنسيات.